

د. بكري عساس

أمة في خطر - 01 يناير 2012

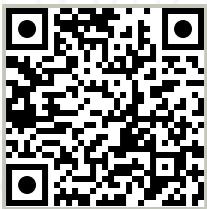


قد يبدو هذا العنوان غريبا.. لكنه في اعتقادي من أصح العناوين التي تعبّر عن إشكالية تدني مستوى المخرجات التعليمية.

ذلك أننا حين نناقش هذه القضية ندور في دائرة مغلقة! فالجامعات تلوم المدارس على ضعف مستويات خريجتها، والمدارس تلوم الجامعات لأن المدرسين هم من خريجتها! وهكذا نبقى في جدلية الدجاجة والبيضة.. وأيهما كان قبل الآخر!

وعلى الرغم من أن التعليم العام والعلمي يتحمل قدرًا غير قليل من المسؤولية، إلا أن ثمة قدرًا من المسؤولية تقع على المجتمع نفسه، وعليها أن تكون جريئين في كشف هذا الجانب.
وأرجو من قارئي العزيز لا يزم شفتيه الآن.. ويقول: هذا مسؤول حكومي يريد تبرئة الجهات المسؤولة وإلقاء اللوم على المواطن المسكين الغلبان!.

ولا والله ما أردت أن أخلِّ أحداً من مسؤولية يتحمّلها، وعبءُ أثنيطَ به، ولكنني أرى أن أي حلٍ جذريٍّ لأي مشكلة لا يمكن أن يكون إلا إذا سَبَرَ العقلُ الفاحصُ سائر جوانبها، وتخلصَ من عقدةِ (السبب



الواحد)، و(المُسؤول الواحد) ليضع اليد على جوانب الخلل كافةً.
لنسِّلْم إذن بالدور المركزي للتعليم العام والعلمي في هذه القضية، بل وبالدور المركزي للمنظومة الحكومية في مجملها.

لكن.. لنتحدث أيضاً عن دور المجتمع.

مجتمعنا العزيز يحمل قدرًا كبيرًا من التقدير والإكبار للطبيب والمهندس، وقدراً كبيراً من اللامبالاة بالعلم!.

عندما يتخرج الأبناء بامتياز فإن الوالدين والأقارب والأصدقاء يتظرون منهم أن يكونوا أطباء أو مهندسين، ولو فكر واحد منهم أن يدخل كلية التربية، أو كلية نظرية تنتهي به إلى التدريس فإنه سيواجه صدوداً عنيفاً، أو على الأقل تعجباً واستغراباً.. وربما اتهاماً بقصر النظر!.

والنتيجة الطبيعية لهذا الضغط المجتمعي أن يتوجه النوابغ والأذكياء والأكفاء إلى الكليات الطبية والهندسية وما إليها، وتبقى كليات التربية والكليات النظرية التي تخرج المعلمين موئلاً للضعف والكسالى.

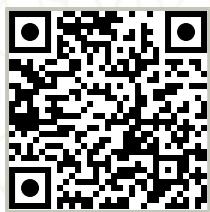
والنتيجة النهائية.. ضعفُ مخرجات التعليم العام الذي يقوم عليه أساتذة لم يسبقهم إليه إلا ضعف مستوياتهم!.

حين شعرت أمريكا بالخطر عام 1981 بسبب هزيمة طلابها في المسابقات الدولية أمام اليابانيين والكوربيين شكلت لجأناً علياً لدراسة واقع التعليم، وفي عام 1983 صدر التقرير الشهير: (أمة في خطر) الذي شَخَّصَ واقع التعليم الأمريكي بشفافية، ومن بين عبارات التقرير المهمة: «لا ينجذب نحو مهنة التدريس العدد الكافي من الطلاب القادرين أكاديمياً، وأن عدداً كبيراً من اجتذبهم مهنة التدريس هم من الرابع الأدنى أكاديمياً من خريجي المدارس الثانوية والجامعات».

وبناءً على ذلك ارتفعت معايير القبول في الكليات التربوية التي تخرج المعلمين، بحيث أصبح القبول في هذه الكليات عسراً، ولا يقدر عليه إلا ذوى العقول والمواهب، واستطاع ذلك أن يرجع للتعليم الأمريكي بعض وهجه.

في الضفة الأخرى من العالم.. تأتي دولة أخرى استطاعت خلال سنوات قليلة أن تلحق بالعالم الأول، إنها (سنغافورة)، وقد صرح باني نهضتها: (لي كوان) بأنَّ تعزيز النظام التعليمي كان هو البوابة الكبرى لهذه النهضة السنغافورية المذهلة.

من أبرز سمات التعليم السنغافوري هو الشروط القاسية للالتحاق بكليات التربية وإعداد المعلمين، والشروط الأقسى لإكمال الدراسات العليا التربوية، حيث يلزمك لذلك أن تمتلك عشرين سنةً من الخبرة، وأن تقدم نماذج مشرفة من طلابك، وأن تحصل على توصيات علمية معترفة، وأن تكون



صاحب سيرة ذاتية مميزة.

فهل نجد في واقعنا التعليمي شيئاً من هذا؟.

أم نجد على العكس ممانعةً مجتمعيةً كلما حاولت الجامعاتُ أن تشددَ في شروط قبولها، وأن تضعَ من البرامج ما يضمنُ الجودة النوعية لطلابها؟.

الخلاصة إذن أنَّ أيَّ تصحيح جذريٍّ لمساقاتنا التعليمية يجبُ أن يبدأ من (نظرة المجتمع إلى المعلم)، هذه النظرة التي تبني على جانبيين:

جانب التقدير والاحترام والشعور بالقيمة والأهمية والمكانة.

وجانب الاشتراطات الالزمة التي لا بدَّ من توافرها ليكون معلماً.

وبهذين الأمرين نضمنُ كادراً تعليمياً ممِيزاً قادرًا على أن يحدث انعطافةً تاريخيةً في مخرجاتنا التعليمية.

وحيث يصرُّ المجتمعُ على أن ينظرَ لوظيفة المعلم على أنها حمىٌ مباحٌ يتقدّمه كل من حمل شهادةً جامعيةً بعضَ النظر عن مستوى وقدراتِه، وحيث يصرُّ المجتمعُ على أن ينظر للمعلم نظرةً دونيةً، وكليات التربية نظرةً سلبيةً، فإنَّ المجتمعَ حينئذٍ يجني على نفسه عرفٌ لم يعرفِ!.

* مدير جامعة أم القرى